Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 715-726
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.38

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Comparing the element of work and its wages in the Islamic economic system and contemporary economic theories

Munther Saber Mustafa*
College of Agriculture, Tikrit University

Abstract: Islam is a universal religion from which Muslim scholars derived theories on all aspects of life, including the theory of Islamic economics. This theory showed principles that clarified all aspects of the practical life of the individual and the state. Therefore, this study dealt with a brief objective analysis of the element of work and its wages through different economic theories, which approved multiple aspects of this element and its wages, and compared them with previous related studies. The study found that there is great flexibility in the theory of Islamic economics towards the element of work and its reward with wages, as Islam called for the principle of work based on knowledge. This principle states that the action that is not based on knowledge is not good and the knowledge with no action is not good. The theory of Islamic economics identified multiple forms of work remuneration to meet the existing conditions and the individual's ability to work. Islam also considered honesty and experience to be the most important criteria for selecting employees. Compared to the theory of capitalist economics, which is one of the classical theories, it considered the work a commodity that can be purchased like any other commodity. The capitalist theory is subject to change and modification in light of the development that capital, production and the level of work technology are going through. Therefore, this theory produced a system of market economies currently prevailing in many countries. As for the theory of socialist economics, it encouraged the establishment of public ownership of the means of production and that the individual is a hired worker working in those means but not an owner of them. Thus, it maintains a certain level of satisfaction for the individual regardless of the size of his multiple and renewable needs. This theory rewards the worker according to his practical abilities.

Keywords:
Work element. Labor wages. Economic theories. Islamic economics.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 07 Dec. 2022
Accepted 04 Jan. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Munther Saber Mustafa
College of Agriculture, Tikrit University

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (1): 715-726
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.1.38

مقارنة عنصر العمل واجوره في نظام الاقتصاد الإسلامي والنظريات الاقتصادية المعاصرة

منذر صابر مصطفى الناصري
كلية الزراعة
جامعة تكريت

المستخلص:

يعد الإسلام دين عالمي اشتق منه علماء المسلمين نظريات أحاطت بكافة جوانب الحياة، ومنها نظرية الاقتصاد الإسلامي إذ بينت هذه النظرية مبادئ وضحت جوانب الحياة العملية كافة للفرد والدولة. تناولت هذه الدراسة تحليل موضوعي مختصر لعنصر العمل وأجوره من خلال النظريات الاقتصادية المختلفة في اجازتها لجوانب متعددة من عنصر العمل وأجوره ومقارنتها بدراسات سابقة أجريت على ذات الموضوع، وقد تم استخدام أسلوب التحليل الاستنباطي بغية تحقيق أهداف البحث. توصلت الدراسة لوجود مرونة كبيرة في نظرية الاقتصاد الإسلامي تجاه عنصر العمل ومجازاته بالأجر، حيث دعا الإسلام إلى بناء قاعدة العمل على أساس العلم فإن من مبادئه (لا خير في عمل لا ينبني على علم، ولا خير في علم لا ينبني عليه عمل)، وحددت نظرية الاقتصاد الاسلامي صور متعددة لأجر العمل بما يلائم الظروف القائمة وقدرة الفرد على العمل، كما عدّ الإسلام أن الأمانة والخبرة هي أهم معايير اختيار العاملين. وبالمقارنة مع نظرية الاقتصاد الرأسمالي التي تعد من النظريات الكلاسيكية إذ تعاملت مع عنصر العمل على أنه بضاعة يمكن شرائها كأي بضاعة أخرى، فالنظرية الرأسمالية قابلة للتغيير والتعديل في ظل التطور الذي يمر به رأس المال والإنتاج ومستوى تقنية العمل لذلك فإن هذه النظرية تركت خلفها نظام اقتصاديات السوق السائد حاليًا في كثير من الدول. أما نظرية الاقتصاد الاشتراكي فإنها شجعت قيام الملكية العامة لوسائل الإنتاج وان الفرد يكون عاملًا مستأجرًا يعمل في تلك الوسائل لا مالك لها لذا فهي تحافظ على حد معين من مستوى الإشباع لدى الفرد بغض النظر عن حجم حاجاته المتعددة والمتجددة وتجازي هذه النظرية العامل حسب قدراته العملية.

الكلمات المفتاحية: عنصر العمل. أجور العمل. النظريات الاقتصادية. نظام الاقتصاد الإسلامي.

المقدمة

الطبيعة ومواردها الوفيرة تدفع الانسان للتفكير جليًا في كيفية اشباع حاجاته ورغباته المتكررة والمتجددة من حيث احتياجات العيش اليومية والحاجات الدورية وتطور التفكير الذاتي لديه، وهو ما يدفع الانسان لبذل جهود من اجل الحصول على أقصى منفعة ممكنة من موارد الطبيعة تلك، إن هذه الجهود عضلية كانت ام ذهنية هي عمل مبذول طوعيًا من قبل الانسان في سبيل الحصول على منفعة تشبع حاجاته وهذا هو المفهوم العام للعمل. تعرف الموارد البشرية بأنها حجم القوى العاملة في بلد ما، وتعتمد هذه القوى العاملة على مستوى التعليم والتدريب لليد العاملة. فكلما ارتفع المستوى الفني والمهارى لليد العاملة زادت إنتاجية الموارد في الاقتصاد، ويعد عنصر العمل أهم الموارد الإنتاجية في أي اقتصاد.

والعمل هو نشاط يمارسه الانسان من خلال جهداً فكرياً أو عضلياً، بهدف إشباع حاجة أو رغبة لدى الفرد، والاقتصاد الاسلامي يرى اقامة التوازن الاجتماعي والاقتصادي من منطلق العدالة

إذ يرى مسالة الانتاج والعمل ليس حكراً على الدولة فقط وإنما تبدأ من الفرد نفسه ثم إلى المجتمع والدولة، وينظر الاسلام إلى حق العامل في أن ينال جزاء جهده وعملة الأجر المناسب.

أما الاشتراكية تنطلق من منطلق إلزام الدولة في عملية الانتاج والعمل بشكل عام من خلال تدخلها في تحديد الانتاج وأنواعه واشكاله، والنظرية الرأسمالية تنطلق من منطلق الملكية الخاصة في الانتاج واختيار نوع العمل من حيث النوع والشكل ويتم تحديد الأجر وفق الوقت والجهد الذي تم بذلة من قبل العامل.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. اهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية العمل لكونه وسيلة وأداة لاستغلال قدرات الفرد وكفاءاته ومهاراته، ليحقق له مصدراً للعيش الكريم كما يعمل على تقوية العلاقات مع الآخرين ويوفر العمل للأفراد الحماية المادية والاجتماعية.

ثانياً. مشكلة البحث:

1. تشوه مفهوم الكثير من المعاملات الخاصة بعقود العمل سواء كانت شفوية أو محررة في قطاعات انتاجية كثيرة وعدم التزام أصحاب المشاريع بالقواعد اللازمة لعقود العمل مما سبب شيوع المعاملات غير المشروعة في تلك العقود بمختلف اشكالها.
2. تنمية بعض المشروعات التي تعتمد في عملها مبادئ الاقتصاد الإسلامي على قواعد العمل المبنية على نظريات وضعية نتيجة جهل بعض العمال بالحقوق المشروعة لهم.

ثالثاً. هدف البحث:

1. تهدف الدراسة لتحليل وتقييم الفوارق بين النظريات الاقتصادية المعاصرة ونظام الاقتصاد الاسلامي تجاه عنصر العمل واجوره في القطاعات الإنتاجية المختلفة.
2. بيان بعض المعاملات السائدة في الحياة العملية اليومية والتي تخص عنصر العمل وأجوره ومقارنتها بالنظريات الكلاسيكية الوضعية ومدى قابلية كل منهما للتطبيق في بيئة العمل المناسبة لها.

رابعاً. فرضية البحث: إن الاقتصاد الإسلامي أعطى أهمية لعنصر العمل ووضع صور متعددة لأجر العمل بما يلائم الظروف القائمة ومدى قدرة الفرد على انجاز العمل واشباع حاجاته المتعددة مقارنة بالنظريات الأخرى التي لم تعط لعنصر العمل أهمية وأعطته مستوى معين من الاشباع بغض النظر عن حاجاته المتعددة.

خامساً. منهج البحث: اعتمد منهج البحث على أساليب عدة منها:

1. الأسلوب النظري ومنها استخدام الأسلوب الوصفي لما ورد في الدراسات والأبحاث والنظريات والكتب التي تناولت هذا الموضوع.
2. الأسلوب الثاني هو التحليل المقارن بهدف مقارنة عنصر العمل وأجوره في النظام الإسلامي وفي الاقتصادات الوضعية.

سادساً. هيكل البحث: ينقسم البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري لعنصر العمل وأجوره.

المبحث الثاني: مقارنة عنصر العمل وأجوره في النظام الاسلامي والنظريات الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة.

المبحث الثاني: الإطار النظري لعنصر العمل وأجوره

تناول المبحث الأول بشكل عام مفهوم العمل وأهميته وأنواعه كما تناول مفهوم الأجور واهميتها وأنواعها.

أولاً. مفهوم العمل وأهميته وأنواعه:

1. **مفهوم العمل:** تعددت تعريفات العمل حسب النظريات والمجالات، فيعرف الاقتصاديين العمل بأنه النشاط الهادف والواعي والمبذول من أجل عملية الانتاج، كما عرف بأنه صورة العنصر الاساسي من عناصر الانتاج، وايضاً عرف بأنه مجموعة من الطاقات الفكرية والجسدية المتواجدة في جسم الانسان والتي يجب أن يتم تحويلها لحركة لكي ينتج عنه أشياء نافعه (فريدمان، 1985: 12).
2. **اهمية العمل:** يستمد العمل أهميته من خلال اختلاف مفهوم العمل أي حسب الهدف من المفهوم، إذ يرتبط بكل نشاط يقوم فيه الكائن الحي أي إن الكون يعمل من كواكبه ومجراته وما يوجد فيها من موارد طبيعية وغير طبيعية كلها تعمل باستمرار، أما الانسان يعمل كسائر المخلوقات التي خلقها الله فالعمل بالنسبة للفرد يعد سمة مهمه لشخصيته وهيكلة إذا يحدد العمل هويته الشخصية والاجتماعية ويعمل على تقوية روابطه الأسرية والاجتماعية ويزيد من ثقته في نفسه أما بالنسبة للعمل الجماعي فإنه يزيد من تماسك المجتمع وسلامته ويعمل على دفع عجلة التقدم إلى الأمام فأفراد المجتمع مسؤولين عن النهوض والتقدم بالبلد من خلال مساعدة الدولة لهم وهذا يؤدي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية للأفراد والمجتمع ومن خلالهم للبلد. (العيسوي، 1998: 22).
3. **انواع العمل**

بعدّ العمل مجموعة من المهام والنشاطات فهو يتطلب كفاءات وقدرات تختلف باختلاف نوع العمل، ومن هذه الأنواع هي (العيسوي، 1998: 23):

- **العمل الفكري:** يتطلب هذا النوع قدرات فكرية وعقلية ومن ثم مؤهلات خاصه تؤهله للقيام بالعمل الفكري.
- **العمل اليدوي:** يعدّ كل عامل يمارس عمل يدوي ضمن هذا النوع ويتم تقسيمهم ضمن تصنيف محدد (عامل مؤهل، عامل متخصص، عامل بسيط).
- **العمل الفردي:** يتطلب هذا النوع ممارسته فردياً وهذا النوع من الأعمال يشمل مثلاً الطبيب والحارس والاستاذ وبعض الوظائف الأخرى.
- **العمل الجماعي:** هناك بعض الأعمال تتطلب ممارستها جماعياً وخاصه الأعمال التي تتطلب مراحل مختلفة ومتتالية للحصول على المنتج.

ثانياً. مفهوم الاجور واهميتها وانواعها:

1. **مفهوم الأجور:** تحتل الأجور جانباً مهماً من اهتمامات العاملين والمؤسسات على حداً سواء، إذ تم تعريف الأجور بأنها كل ما يحصل علية العاملون يومياً أو اسبوعياً، كما عرف بأنه كل ما سيحققه العامل من أجر مقابل وظيفة أو خدمه يقدمها (حنفي، 2001: 16).
2. **أهمية الأجور:** تعدّ الأجور المحرك الطبيعي والاساسي لأي نشاط بشري بشكلها البسيط أي إنه مقابل للجهد الذي يبذل من قبل العاملين، أما في المنظور الأوسع أن أهمية الأجور أعمق وأبعد في نتائجها وانعكاساتها بحسب السياسة المتبعة للأجور لذا فإن تحديد أهمية الأجور يتم من خلال تحديد معنى محدد وشامل للأجور، إذ يرى (دوملاس ماك) "بأن الادارة تملك التحكم في عملية التوظيف وأنظمة الأجور والمرتبات وملحقاتها وظروف الحل المادي الأخرى وهي جميعها لا تخرج عن كونها

(الجزرة) التي يسعى العمل الحصول عليها مقابل أداءه لعملة وبالتالي فإن التراخي في الاداء يحول هذه الوسائل إلى عصا يمكن للإدارة استخدامها" (بربر، 1997: 105).

3. أنواع الأجور: تقسم الأجور على ما يأتي (عمر، 1992: 24):

أ. تبعاً للمعيار المستخدم في التقييم:

- **أجور عينية:** تتمثل هذه الأجور بالخدمات التي يقدمها أرباب العمل الى العاملين مثل السكن والنقل.
- **أجور نقدية:** هي الأموال التي تدفع للعاملين مقابل العمل المنجز.
- **أجور اسمية:** هي كمية النقود التي يتم الحصول عليها من قبل الفرد مقابل العمل أو الخدمة التي يقدمها.
- **أجور حقيقية:** هي كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها من قبل الفرد نتيجة انفاقه الأجر الاسمي.

ب. تبعاً لمعيار الدفع

- **أجور على أساس الوقت:** تدفع على أساس وقت زمني محدد ساعة أو يوم أو شهر.
- **أجور على اساس القطعة:** يدفع أجر للعامل مقابل انجازه جزء من العمل.

المبحث الثالث: مقارنة عنصر العمل واجوره في النظام الاسلامي والنظريات الاقتصادية المعاصرة

تناول هذا المبحث مفهوم العمل وأجوره في النظريات الاقتصادية المعاصرة بالمقارنة مع نظام الاقتصاد الإسلامي، اعتمادًا على ما كتبه مجموعة من العلماء والمفكرين في مجال النظريات الاقتصادية بهدف المقارنة، كما تم الاستشهاد ببعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العمل وأجوره في النظريات موضوع البحث ونظام الاقتصاد الإسلامي.

اولاً. مفهوم العمل واجوره في نظام الاقتصاد الإسلامي: عدّ نظام الاقتصاد الإسلامي العمل هو المصدر الوحيد للرزق بأشكاله المتعددة المباحة وجاء في القرآن الكريم كلمة العمل واشتقاقاتها في مواضع متعددة إذ ذكرت كلمة عمل، سعي، كسب. وكذلك ذكرت مجازاة العمل بصفة: أجر، ثواب، جزاء. كما عدّ نظام الاقتصاد الإسلامي العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وميّز هذا النظام الشكل العضلي للعمل والشكل الفني الذهني في إدارة العمل إضافة لعنصر الأرض. (كاظم، 2011: 31) كما ذكر (الحياني، 2007: 36) العمل في مضمون نظام الاقتصاد الإسلامي بأنه الدعامة الأساسية للإنتاج والوسيلة المشروعة للارتزاق إذ فرض على العباد السعي والعمل لكسب الرزق من أجل العيش، وقد حث الإسلام على اتقان العمل وأدائه على الوجه الصحيح أيا كان نوعه ضمن الحدود التي يسمح بها الإسلام إذ عدّ الإسلام أن العمل الدنيوي الذي يهدف للعيش يرتقي لدرجة العبادة وعدّه فريضة في مواضع متعددة كما نهى من كان قادرًا على العمل عن سؤال الناس المساعدة غير المبررة بهدف العيش مستهدفًا دفع الفرد للعمل وكسب العيش المشروع وأغلق بذلك باب تعطيل الطاقات والاعتماد على جهود الآخرين. وقد ذكر(المصري، 2010: 14) أن العمل في الإسلام يتضمن عمل الأجير الخاص الذي يعمل لواحد فقط كالموظف الذي يعمل في مؤسسة عامة والأجير العام الذي يعمل لأكثر من واحد كالخياط والصباغ مثلًا، كما يشمل من يتقاضى اجرًا مقطوعًا لقاء عمله أو يأخذ حصة من الناتج أو من الربح، بالمفهوم الاقتصادي ينصرف العمل إلى الذي يعمل في مؤسسات إنتاجية لا إدارية، كما دعا الإسلام إلى بناء قاعدة العمل على أساس العلم فإن من مبادئه (لا خير في عمل لا ينبني على علمٍ، ولا خير في علمٍ لا ينبني عليه عمل) كما عدّ الإسلام الأمانة والخبرة هي

أهم معايير اختيار العاملين. وعدّ (الصدر،1981: 351) العمل سببًا لملكية العامل في الإسلام نتيجة لعمله وهذه الملكية الخاصة ميل طبيعي في الانسان لتملك نتائج عمله ويعد امرًا طبيعيًا للسيطرة على نتائج عمل الانسان ومكاسبه وبذلك تقر النظرية الإسلامية بأن الملكية القائمة على أساس العمل حقًا للإنسان من الثروات الطبيعية مثل الحطاب عندما يحتطب فالحطب ملكًا له. وتبين دراسة اجراها (عطية، 2015: 49) استهدفت تفصيلًا نظرة الإسلام للعمل وتأكيده على النشاط الاقتصادي وتحليل المنافع المتحققة من تطبيق نظرية الاقتصاد الإسلامي في بيئاتها المناسبة، استنتج الباحث وجود قيم عليا بفرزها العمل المنبثق من رحم نظام الاقتصاد الإسلامي إذ يشترط فيمن يبرم عقدًا للعمل مع صاحب المشروع أن يتحلى بالأمانة والإخلاص في عمله وأن يتقن ما يقوم به ويتحلى بالانضباط للشروط التي تم الاتفاق عليها بناءً على قوله تعالى (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ (التوبة-105)) وقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ (المائدة – 1)) فالعقد هو اتفاق على انجاز عمل ما بين العامل وصاحب المشروع وتبرز هنا أهمية تحريم التسيب من العمل بناءً على استشهاد الباحث بآيات من القران الكريم. كما بيّن الباحث أن الإسلام جعل العمل قرين للعبادة وهو بهذا يحد بشكل كبير من البطالة قبل حدوثها وما يفرزه التزام العامل بعقد العمل تحقيق وتوطيد العلاقات الاجتماعية المتينة وتحقيق لإشباع حاجات الأسرة والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني.

ثانيًا. أجور العمل في نظام الاقتصاد الاسلامي: ويطلق عليه (الكراء) او اجر العمل وهو يكون محددًا على الزمن فقد يكون يوميًا أو اسبوعيًا أو شهريًا وقد يكون على الوحدة المنتجة وتسمى حينئذ (جعالة) وقد يكون العمل يدويًا أو ذهنيًا ويحصل العامل على عائد عمله بشكل أجر أو بصورة ناتج كالصياد مثلًا. (المصري، 2010: 15)، ذكر (الصدر، 1981: 330) يسمح للأجير الذي يستأجر للعمل في مشروع معين أن يحصل على أجره مكافأة له على عمله المنفق في ذلك المشروع كما يسمح لمن يمتلك أداة انتاج أن يستأجرها إلى فرد آخر لاستخدامها في مشروعه لقاء آجر معين. وقد صنف الأجر بصورتين هما أجر لعمل مباشر يوجد وينفق في وقت واحد كعمل الأجير، وأجر لعمل مختزن يوجد بصورة مسبقة وينفق خلال انتفاع المستأجر به كتأجير أداة إنتاجية معينة ليعمل بها عامل آخر، ولم يجيز نظام الاقتصاد الإسلامي بنفس الوقت مشاركة الاداة المستأجرة بالربح أو الناتج وإنما أعطاها فرصة الأجر الثابت. كما ذكر (الحياني، 2007: 36) أن الأجر هو الدخل الذي يعود للعامل بعدّه أحد عناصر الإنتاج ويسمى أيضًا الربح لمنظم ادارة المنشأة او المشروع.

ثالثًا. بعض اشكال الاجر في نظام الاقتصاد الإسلامي:

1. **الجعالة (الجعل):** هي أجر العامل على أساس الوحدة المنتجة، ولا تتكامل أحكام الاجارة في الإسلام بدون ضم أحكام الجعالة لها والجعالة عقد معاوضة على عمل بشري لا يتجزأ بالنسبة للجاعل، فلو تجزأ أصبح اجارة، وتصح الجعالة لواحد بعينه كالإجارة مثال القول: إن وجدت متاعي فلك كذا، ويتحدد اجرها بالتراضي بين الجاعل والأجير. (المصري، 2010: 15) وتبرز أهمية الجعالة في نظام الاقتصاد الإسلامي من إمكانية تطبيق احكامها في كثير من المعاملات المالية في الحياة العملية للعاملين في القطاعات الإنتاجية وخاصة أصحاب الدخول المحدودة الذين يعملون لسد حاجاتهم المعاشية فقط. وفي دراسة أجراها (الشيخ، 2021: 792) لموضوع عقد الجعالة في الفقه الإسلامي مستخدمًا الأسلوب البحثي الاستنباطي توصل إلى وجود مرونة كبيرة في عقد الجعالة تجعله صالحًا لكثير من المعاملات المالية المعاصرة متفوقًا على المعاملات المالية الأخرى كذلك بيّن الباحث أن

عقد الجعالة يكون جائزًا في حالة مثل تحصيل الديون، شراء وبيع المنتجات عبر الانترنيت والانتفاع بذلك، اعمال الصيانة، تحقيق الاكتشافات والاختراعات، اصلاح الأرض الزراعية والأشجار.

2. **الرزق:** هو الأجر إذا كان مدفوعًا من الدولة (بيت المال) ومن الأعمال التي يجيز نظام الاقتصاد الإسلامي فيها الرزق أو الأجر: الوظيفة، عمل العامل، وفي بعض الحالات يجاز الرزق على أساس الحاجة والكفاية ومن له حق الرزق فلا يزداد عن الحاجة، كما يقر النظام الاقتصادي الاسلامي بمجازاة العمل على قدر المنفعة المتحققة منه، إذ كل ما كانت منفعته أكبر تطلب جهدًا ومشقة أكثر وازدادت مجازاته بالأجر. وقد أجري الباحثان (وناس والخفاجي، 2005: 47) دراسة تحليلية استدلالية في جامعة كربلاء-العراق، تناولت موضوع الرزق والعمل من خلال الأدلة التي تبرهن أهمية العمل والكسب في نظام الاقتصاد الإسلامي، إذ استنتج إن الإسلام وازن بين العبادات والعمل وتعد التجارة رزقًا من الله عز وجل وإن الإسلام قد اكد على وجوب العمل لأجل الكسب كالتجارة بشتى أنواع المتاجرة التي سمح بها في تعاليمه إلى جانب ذلك أكد على الاقتصاد في النفقات وعدم التبذير، وقد استشهد البحث في استنتاجه ببعض مآثر ابي بكر الخلال التي أكد فيها على العمل بقوله (جميع الأنبياء كانوا يعملون). كما أجري الباحث (أبو هادي، 2004: 36) دراسة تفصيلية في جامعة الازهر-مصر، تناول فيها موضوع الرزق في الإسلام معرجًا على آراء واجتهادات مختلف الفرق الإسلامية، إذ استنتج من خلال الاستفاضة بدراسة الموضوع أن الانسان يجوز له الانتفاع برزق غيره ويجوز لغيره الانتفاع برزقه لكون فكرة الرزق وجزاءه ترتبط بالسماء وعدّ أن الرزق هو المملوك المنتفع به وضم في بابه ما يكون مملوكًا للفرد وما يأكله الحيوان وهو ليس ملكًا له.

رابعاً. مفهوم العمل في النظرية الاشتراكية: أما النظرية الاشتراكية وبقلم (كارل ماركس) في كتابه (رأس المال) عدّ العمل هو عملية تجري بين الانسان والطبيعة يقوم الانسان في سياقها ويضبط ويشرف على تبادل الموارد بينه وبين الطبيعة وهو يواجه مادة الطبيعة بوصفه احدى قواها، وبهدف الاستحواذ على مادة الطبيعة بالشكل الصالح لحياته فإنه يحرك ما يعود لجسده من قوى طبيعية (اليدين، الرجلين، الرأس والاصابع) وهو بهذه الحركة يؤثر على الطبيعة الخارجية ويغيرها، كما يغير بنفس الوقت طبيعته الذاتية كما ينمي قوى الطبيعة ويخضها لسيطرته الذاتية. (ماركس، 1890: 256) يعد العمل في ضوء المفهوم الاشتراكي أداة لإنتاج السلع وليس أداة توزيع لها، وإن الحاجة هي التي تقرر الطريقة التي يتم بها توزيع السلع على أفراد المجتمع ولذلك تختلف حظوظ أفراد المجتمع في التوزيع وفقًا لاختلاف حاجاتهم لا اختلاف مستوى عملهم، وقد عدت النظرية الاشتراكية العمل اساسًا لتملك المجتمع لا الفرد. (الصدر، 1981: 350-352) وعدّت الاشتراكية العمل هو جهد بشري لا تتدخل فيه الآلات وقد أكد ذلك ماركس وبناءً على (نظرية ريكاردو: العمل في القيمة) أن العامل الحدي يحصل على أجر يعكس اسهامه المضاف في مجموع إيرادات المشروع. (طلبة، 2007: 62).

خامساً. الأجور في نظرية الاقتصاد الاشتراكي: عدّ (ماركس، 1890: 332) في كتابه (رأس المال) أن العمل وفقًا للنظرية الاشتراكية قوة تباع وتشترى وتتحدد قيمتها شأنها شأن أي بضاعة أخرى تتحدد بوقت العمل اللازم لإنتاجها وهنا تحدد هذه النظرية ايضًا وقت العمل، إذ تعد الاشتراكية العمل والنشاط الملائم وموضوع العمل ووسائل العمل هي عناصر لعملية العمل كما عدّت هذه النظرية العمل هو أداة لانتزاع المواد المرتبطة مباشرةً بالأرض، وقد عدّت هذه النظرية استهلاك قوة العمل هو العمل بذاته أي إن شاري قوة العمل يرغم بائعها على العمل ونتيجة لذلك يصبح البائع قوة عمل

تحقق نفسها أي يصبح عاملًا. كما ذكر (الصدر، 1981: 330) أن الاشتراكية عدّت العمل الوسيلة الوحيدة للحصول على الغذاء بناءً على قاعدة (كلٌ حسب طاقته وكلٌ حسب عمله وحاجته) أي إنها تعدّ العمل دافع للحصول على المال من أجل العيش دون امتلاك وسيلة الإنتاج الرئيسية إذ تعدّ مملوكة للجميع أو للدولة مع استئجار العمال لتشغيلها. أن البلدان التي كانت تنتهج الفكر الاشتراكي باتت تعرف اليوم بالدول ذات اقتصاديات التخطيط المركزي إذ تعمل هذه الدول على نظرية دعم المستهلك وتحفيز المنتج بذات الوقت ومن ضمن السياسات الاقتصادية المستمدة في النظام الاقتصادي لهذه البلدان تنمية الإنتاج من خلال التحكم بقوى العمل وتحديد الأجور وهي معتمدة في كثير من مبادئ عملها من الاشتراكية الكلاسيكية. في دراسة تحليلية أجراها الباحث (Tkachenko, 2014: 64) استخدم فيها أسلوب التحليل الوصفي والتحليل الكمي من خلال انموذج دالة الإنتاج استهدف الباحث من خلال التحليل الاقتصادي تحديد تأثير الأجور والتحكم برأس المال البشري في البلدان التي شهدت تحول من الاشتراكية إلى نظام الاقتصاد ذات التخطيط المركزي، استنتج الباحث وجود تأثير معنوي اظهرته دالة الإنتاج من بعض العوامل المستقلة المتضمنة كمهارة العامل وقدرته على العمل على نمو الإنتاج، كما توصل الباحث إلى أن تحديد الأجور باتجاه الانخفاض أثر بشكل سلبي على نمو الإنتاج ونمو الاقتصاد ككل.

سادساً. مفهوم العمل في النظرية الرأسمالية: إن الاقتصاد الرأسمالي هو محور في صفحات كثير من النقاد الاقتصاديون ومن بينهم استضاح حوله (الصدر، 1981: 332) في كتابه اقتصادنا، إذ يوضح أن الرأسمالية ترتكز في كيانها العضوي على ثلاثة أركان أولها الأخذ بالملكية الخاصة بشكل غير محدود وعدّها قاعدة عامة تمتد في كل ميادين الثروة المتنوعة ولا يمكن الخروج عنها إلا بظروف استثنائية تؤدي لتأميم مشروع انتاجي ما وجعله ملكًا للدولة. وثاني هذه الأركان هو فسح المجال أمام كل فرد لاستغلال ملكيته وامكاناته على الوجه الذي يناسبه كما تسمح له بتنمية هذه الثروة بمختلف الوسائل والأساليب التي يتمكن منها وله الحرية كذلك في تأجير ما يمتلكه للغير وتنطلق أهداف الرأسمالية في هذا الركن بجعل الفرد هو العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية إذ ما من أحد أعرف منه بالمنافع التي سيحصل عليها من ممتلكاته. أما الركن الثالث فهو ضمان حرية الاستهلاك وحرية الاستغلال فالكل شخص الحرية في الانفاق من ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته وله أن يختار نوع السلع التي يحتاجها، ولا يمنع ذلك الدولة من تحريم استهلاك بعض السلع لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة. وفي دراسة أجراها الباحث (Kryńska, & Kopycińska, 2015: 178) عن العمل والأجر في سوق العمل وفقًا للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية ونظرية تقسيم سوق العمل وآليات تحديد أجور العمل، استنتج الباحث عجز النظريات الكلاسيكية ونظرية تقسيم سوق العمل في مواكبة التطورات الحاصلة في النمط الاقتصادي الحديث وخاصة في سوق العمل إذ لم تعد طريقة تحديد الأجور وعرض العمل والطلب عليه بناءً على حاجة سوق العمل وإنما هناك مستندات أخرى يعتمد عليها تحديد حاجة سوق العمل والأجر كالعمل عبر الانترنيت في مجال التسويق الالكتروني، كما توصل الباحث لوجود تحديات في ايجاد صيغة أو نموذج يناسب تطبيقه الواقع الحالي لسوق العمل وآلية تحديد الأجور.

سابعًا. الأجور في النظرية الرأسمالية: عدّت الرأسمالية للعمل ثمن وعبرت عنه بقوة العمل إذ عدّ بضاعة مميزة عن البضائع الأخرى وتتبع الرأسمالية معيار الوقت المحدد لمجازاة العامل إذ يقوم العامل بإكمال عمله بعد ذلك يحصل على أجره سواء كان محتاجًا لذلك الأجر أو لم يحتاجه بخلاف

الاشتراكية في معيار حاجة الأجير، كما تتخذ النظرية الرأسمالية معيار كمية البضاعة المنتجة لمجازاة العامل بالأجر وبغض النظر عن الوقت المحدد للعمل إذ إن قوة الأجير هي معيار تحقيق الأجر في فلسفة النظرية الرأسمالية، واقعًا أن العامل الأجير ليس له قيمة عمله في اطار النظرية الرأسمالية إذا كانت قد سلمت بأن العمل هو بضاعة ذات قيمة فينبغي أن تقاس (قوة العمل) كأي بضاعة أخرى بما تحتويه من جهد أو عمل أي إن (العمل يقاس بالعمل) وبالتالي الوصول لحلقة مفرغة. (اسلوب الانتاج الرأسمالي، لم يذكر السنة. ص75-76)، في دراسة أجراها الباحث (Dallago, 2004: 59) في جامعة ترينت-إيطاليا استهدفت المقارنة بين الاقتصاد التقليدي للنظريتين الرأسمالية والاشتراكية لإدارة العمل في إدارة المؤسسات الإنتاجية بالمقارنة مع نظام اقتصادي جديد مبتكر، وجد الباحث سيادة حالة من عدم الحرص والفوضى عند تطبيق نظريات الاقتصاد التقليدي وأما في حالة تطبيق النظام الاقتصادي المبتكر القائم على تطبيق انضباط اكثر حزمًا للعاملين في المؤسسات الذين يتقاضون اجرًا بشكل منتظم ستكون حالة من الديكتاتورية في المؤسسات المستهدفة بالدراسة، كما استنتج الباحث وجوب تطبيق نظام بين المستويين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الحديث الذي طرحه الباحث. وقد اقترب الباحث في تفسيره من نظام الاقتصاد الإسلامي في إدارة العمل في المؤسسات المنتجة المستهدفة بالدراسة إذ إنه حاول الوصول إلى انموذج اقتصادي وسطي.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

الاقتصاد هو علم يشمل مستويات مختلفة بدءً من الفرد ونفقاته الخاصة ثم اقتصاد المنزل إلى مستوى انتاج المشروع ثم حساب اقتصاديات مجتمع في منطقة جغرافية محددة ومجموعة المشاريع وصولًا إلى مستوى الاقتصاد الكلي وحسابات الناتج القومي لبلد معين وتفسير وتقييم نتائج العمليات الاقتصادية، وعدّ علم الاقتصاد في العصور الحديثة محور أساسي في قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي بالنسبة للباحث الاقتصادي. انطلاقًا من هذه النقطة يمكن بناء استنتاجات محددة من خلال قراءة وتحليل قواعد النظريات الاقتصادية المختلفة تجاه عنصر العمل واجوره في مختلف القطاعات الإنتاجية بغية تحقيق أهداف البحث إضافة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع العمل والأجور من جوانبه المختلفة. قدّم الإسلام من خلال القران الكريم مجموعة من القواعد في الفقه الاقتصادي يمكن التعامل معها في أي زمانٍ ومكان، إذ بيّن المنظرّون في الاقتصاد الإسلامي من خلال تحقيقهم في تفسير آيات القران الكريم مجموعة من أسس المعاملات التي تخص عنصر العمل وأجوره في نظرية الاقتصاد الإسلامي يمكن الايجاز بها طبقًا لما تهدف له هذه الدراسة. إذ عدّت نظرية الاقتصاد الإسلامي العمل الناتج من الجهد العضلي والذهني هو الوسيلة المشروعة الوحيدة لكسب الرزق من أجل العيش والزم الفرد ذو الحاجات المتكررة والمتجددة والقادر على العمل أن يعمل لسد حاجاته ونهى في الوقت نفسه عن كسب المال بدون العمل الناتج من الجهد العضلي أو الجسدي وجعل الإسلام العمل قرين للعبادات. نهى الإسلام عن التقاعس عن العمل بدون أسباب مانعة للفرد القادر عليه إذ وضع اسسًا لمنع حدوث البطالة بكافة اشكالها وحقق ركنًا من أركان النمو في الإنتاج، وأكد على تعمير الأرض بالعمل وإن لم يكن مقرونًا بالحاجة للمال استنادًا إلى قوله تعالى ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا (هود – 61). حدد نظام الاقتصاد الإسلامي اشكال مختلفة من أجور العمل تتلاءم من الظرف القائم لدى الفرد إذ لم تترك الفرد عابثًا بالموارد المتاحة أو سائلًا الآخرين المال لسد حاجاته حيث أقرت أجر العمل بصيغة الكراء وهو عقد ملزم للطرفين العامل وصاحب المشروع،

كما حددت عقد الجعالة وهو أيضًا عقد ملزم للطرفين بصيغة المقايضة أو المجازاة على أساس الوحدة المنتجة، كذلك حدد نظام الاقتصاد الاسلامي الأجر بصيغة الرزق وهو أجر يدفع للفرد المحتاج من الدولة وقد لا يقتصر الرزق على غير القادرين على العمل وإنما يدفع للقادرين عليه على قدر كفاية الحاجة في حالات محددة، كما عدّ الإسلام التجارة رزقًا غير محدد بوقت أو بمدى للأجر.

أما النظرية الاشتراكية فقد عدّت العمل اختياريًا غير مفروض وإنما تفرضه الحاجة وعدته تفاعلًا بين الانسان والطبيعة بهدف السيطرة على مواردها لا لاستدامتها، وتجازي هذه النظرية العامل حسب طاقته وقدرته على العمل وهي تنحسر في ترجمة علاقة العامل بصاحب المشروع وتحديد المجازاة بالأجور في زمن وجود عوامل محددة وظروف قائمة في زمن انجاز العمل، إذ لم تعد هذه النظرية قادرة على تلبية شروط عقد العمل في أي زمان ومكان. كما فرضت نظرية الاقتصاد الاشتراكي الملكية العامة لرؤوس الأموال وقوة العمل عدّتها ملكً خاصًا للعامل يمكنه التصرف به واعتبار السلعة الاستهلاكية التي يشتريها الفرد أيضًا ملكية خاصة.

وقد شجعت النظرية الرأسمالية الملكية الخاصة بشكل غير محدد الأمر الذي أدى لنمو الثروة لأصحاب رؤوس الأموال وبذات الوقت حددت الأجر كثمن لقوة عمل العامل سواء كان محتاج للأجر أو لم يحتاجه، وقد أعطت هذه النظرية حرية تامة للفرد بالتصرف بملكيته الخاصة وموارده سواء كان بالإنتاج أو الاستهلاك، واعتمدت هذه النظرية كمية البضاعة المنتجة كمعيار لمجازاة العامل دون الأخذ بالاعتبار الزمن اللازم لإنجازه، فوضعت الأفراد في فضاء الطبقية حيث يعيش مالكي الثروة في مستوى معين بينما يعيش العامل الأجير في مستوى طبقي مختلف. وفي دراسة أجراها الباحث استهدف من خلالها كيفية تقسيم العمل وتحديد أجوره من قبل الرأسماليون معرجًا على النقد الماركسي في تحليله إذ بيّن أن تقسيم العمل يلعب دورًا رئيسيًا في تحديد الأجور كما أنه يلعب دورًا في اخضاع العمالة لرأس المال ومالكه كما تطرق الباحث لتعامل الرأسماليين مع قوة العمل فذكر أن الرأسماليين لابد ان يفرضوا نوع من السيطرة على الإنتاج لكي يتمكنوا من شراء قوة العمل حيث تتعامل الرأسمالية مع العمل على أنه بضاعة قابلة للشراء كأي سلعة أخرى.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. الإسلام دين ارسلته السماء للإنسانية كافة، فقد زود العالم بقواعد لمختلف جوانب الحياة ومنها قواعد الاقتصاد والتنمية والتي تهدف لديمومة استخدام الموارد الطبيعية بالعمل المستمر المجازي بالأجر كذلك أجاز لغير القادرين على العمل الحصول على ما يسد حاجاتهم من الدولة التي تعدّ مسؤولة عن إدارة الموارد.
2. بالمقارنة بين نظام الاقتصاد الإسلامي والنظريات الاقتصادية الوضعية (الاشتراكية والرأسمالية) نجد أن تلك النظريات أولت اهتمامًا للعمل بصفته عنصر انتاجي بغض النظر عن مدى حاجته للأجر ومستوى كفايته بينما أسس نظام الاقتصاد الإسلامي لمبدأ المساواة من خلال توزيع العمل وملازمته للعبادة وأجاز الأجر بصورة مختلفة لغير القادرين على العمل لسد الحاجة لمستوى الكفاية فقد اقترن العمل في نظام الاقتصاد الإسلامي بالعامل الخلقي ما يجعل المعاملات العملية مبنية على النمو الذهني ثم تحقيق التشغيل للطاقات الذهنية والعضلية مع تحقيق المنفعة لحاجة الفرد، بخلاف النظريات المقارنة التي أولت الاهتمام لنمو الإنتاج ورأس المال.

3. حدد نظام الاقتصاد الإسلامي أوجه مختلفة للأجر تتلاءم مع ظروف العمل القائمة حاليًا ومستقبلًا إذ انه نظامًا صالحًا لأي زمان ومكان، بينما لم تعد النظريات الرأسمالية والاشتراكية قائمة فالرأسمالية انجبت من رحمها نظام اقتصاديات السوق والاشتراكية اشاعت الملكية لوسائل الإنتاج فتلاشت تاركة خلفها نظام الاقتصاد ذات التخطيط المركزي مما يعني أن النظريات المذكورة لم تعد ملاءمة لمختلف ظروف العمل القائمة والمستقبلية، الأمر الذي دفع الباحثون للبحث عن أنظمة جديدة تتلاءم مع ظروف العمل والإنتاج القائمة وتطور ونمو رؤوس الأموال.
4. دفعت الاشتراكية باتجاه تقدير حاجة العامل والعمل بما يسد حاجته الضرورية ولم تتح للفرد امتلاك وسيلة انتاج فعدّتها ملكية عامة وللفرد ملكية قوة عمله وسلعته الاستهلاكية التي يشتريها بماله فوضعت الفرد العامل في زاوية محددة أمام شكل معين للعمل وأجوره.
5. شجعت الرأسمالية الملكية الخاصة لمن يستطيع امتلاك وسائل الإنتاج بحرية تامة مع حرية الاستهلاك والتصرف بالموارد التي يمتلكها، كذلك حددت هذه النظرية أجر العمل بمعيار كمية البضاعة المنتجة مع عدم مراعاة الزمن اللازم لإنتاجها، او معيار الزمن اللازم لإنجاز العمل لمجازاة العامل فجعلت من العمل قوة قابلة للبيع والشراء يتحدد سعرها بناءً على حجم الإنتاج الذي تخلقه تلك القوة.

ثانياً. التوصيات: تأسيسًا على الاستنتاجات المستنبطة التي تم التوصل إليها يمكن إيجاز بعض التوصيات من هذه الدراسة بهدف ايصالها للباحثين والاستفادة منها بالدراسات القادمة، إذ تساهم في تنمية المحتوى الفكري لرأس المال البشري مما يجعل نظام الاقتصاد الإسلامي وفقًا لهذه الدراسة هي الأسلم وقابلة للتطبيق في بيئاتها المناسبة، إذ توصي الدراسة بما يأتي:

1. يحدد العمل وصورة الأجر بالعقد بين العامل وصاحب المشروع وفقًا للصيغة التي أقرها الإسلام فيؤدي لخلق القاعدة الفكرية لدى طرفي العقد بتحقيق الحاجة والهدف لكل منهما.
2. الأنظمة الاقتصادية الحديثة المشتقة من النظريات الكلاسيكية قابلة للتحديث والتغيير مع تطور نمط العمل ونمو رأس المال لذا فأن عنصر العمل لا يعتمد على قاعدة دائمة وبناءً على ذلك لا يمكن اعتمادها في تنمية الاقتصاد بشكل دائمي خصوصًا وإنها تعتمد تنمية الإنتاج ورأس المال دون استدامة الموارد البشرية والارضية.
3. اقترن العمل وفقًا لنظام الاقتصاد الإسلامي مع العبادات ما يجعله يعتمد العنصر الخلقي في معاملاته العملية، كما اشترط تعمير الأرض بالعمل وجعله فريضة على الفرد بهدف تشغيل الطاقات الجسدية والذهنية للحيلولة دون حدوث تعطيل للطاقات البشرية لذا فإن اعتماد مبادئ هذا النظام بالعمل يحقق معادلة اشباع الحاجات البشرية مع ديمومة الموارد الطبيعية في الوقت نفسه.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. فريدمان، جورج، 1985، رسالة ماجستير في سوسيولوجيا العمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. أسلوب الإنتاج الرأسمالي- دراسات في الاقتصاد. لم يذكر السنة. دار العلوم الحديثة، بيروت- لبنان.
3. أبو هادي، إبراهيم بن محمد، 2004، مسألة الرزق عند المتكلمين – عرض ونقد. جامعة الازهر- كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بالمنوفية-القاهرة-مصر.
4. الحسناوي، كريم مهدي، 2011، مبادئ علم الاقتصاد. المكتبة القانونية، بغداد. بغداد-العراق.

5. الشيخ، غسان محمد، 2021، التطبيقات المعاصرة للجعالة (دراسة فقهية مقارنة)، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (58).
6. الصدر، محمد باقر، 1981، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت-شارع سوريا، ط 14، النجف الاشرف-العراق.
7. طلبة، مختار عبد الحكيم، 2007، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مركز المطبوعات، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ط1، القاهرة-مصر.
8. عطية، فاطمة عبد الله محمد، 2015، عوامل زيادة الإنتاجية ورفع مستوى العمالة في الاقتصاد الإسلامي. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد (13) - جامعة الازهر. القاهرة-مصر.
9. العيسوي،عبد الرحمن، 1998، الكفاية الادارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.
10. حنفي،عبد الغفار، 2001، إدارة الموارد البشرية، جامعة مستوري، قسنطينة، الجزائر.
11. كاظم، عمار مجيد، 2011، رؤية جديدة للنظام النقدي الإسلامي النظرية والتطبيق. دار ومكتبة البصائر، بيروت، ط1، المركز العلمي العراقي، بغداد – العراق.
12. اللحياني، سعد بن حمدان، 2007، مبادئ الاقتصاد الإسلامي. المملكة العربية السعودية.
13. المصري، رفيق يونس، 2010، أصول الاقتصاد الإسلامي. دار القلم للطباعة والنشر، دمشق – سوريا. ط1. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. جامعة الملك عبد العزيز. المملكة العربية السعودية.
14. ماركس، كارل، 1890، (تأليف)، كم نقش، فهد، 1985 (ترجمة)، رأس المال – نقد الاقتصاد السياسي. ط.4 من المجلد الأول، دار التقدم للترجمة، موسكو-الاتحاد السوفيتي سابقًا (روسيا حاليًا).
15. وناس، زمان عبيد والخفاجي، اياد عبد الحسين صيهود، 2005، أهمية العمل في الإسلام ونبذ التوكل في طلب الرزق من خلال كتاب ابي بكر الخلال (الحث على التجارة والصناعة والعمل والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل. مجلة جامعة كربلاء للبحوث الإنسانية، المجلد (3): (13)، بغداد-العراق.
16. بربر، كامل، 1997، إدارة الموار البشرية وكفاءة الادارة التطبيقي، الجامعة البنانية، بيروت – لبنان.
17. عمر، حسين، 1992، الموسوعة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Dallago, Bruno, 2004, Comparative Economic Systems and the New Comparative Economics. The European Journal of Comparative Economics. Vol.1:1, P.p. 59-86.
2. Kryńska, Elżbieta & Kopycińska, Danuta, 2015, Wages in Labour Market theories. University of Lodz Faculty of Economy, University of Szczecin Faculty of Economics and Management Institute. Stetinensia Economica Juornal, DOI: 10.1515/foli-2015-0044. P.p.178-190. Italia.
3. Tkachenko, Olena, 2014, Labour for availabilty as an Economic Development factor in post Socilst Countries. Economics & Sociology, Vol. (7): 2, P.p.64-79.